AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: **www.africa-union.org**

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الحادية عشرة
أكرا، غانا، 25-29 يونيو 2007
-

الأصل: إنجليزي

EX.CL/351 (XI)

مشروع تقرير الدورة الاستثنائية العاشرة للمجلس التنفيذي ونتائج دورة استشارة الأفكار لوزراء الخارجية في دوربان، جنوب أفريقيا 8-10 مايو 2007

-

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251-11-5517700 Fax 251-11-5517844
Website: www.africa-union.org

المجلس التنفيذي
الدورة الاستثنائية العاشرة
زمبالي، جمهورية جنوب أفريقيا، 10 مايو 2007
-

EXT/EX.CL/DRAFT/RPT. (X)

مشروع التقريـر

-

مشروع تقرير الدورة الاستثنائية العاشرة
للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي
زمبالي، جنوب أفريقيا
10 مايو 2007

أولا: **مقدمة:**

1- تنفيذا للمقرر ASSEMBLY/AU/DEC.156(VIII) الصادر عن الدورة العادية الثامنة لمؤتمر الاتحاد المنعقد في يناير 2007 في أديس أبابا، إثيوبيا، اجتمع المجلس التنفيذي في 10 مايو 2007 في زمبالي، جنوب أفريقيا في دورته الاستثنائية العاشرة لبحث "تقرير الرئيس عن تعزيز مفوضية الاتحاد الأفريقي".

ثانيا: **الحضور:**

2- شاركت الدول الأعضاء التالية في الاجتماع: الجزائر، جنوب أفريقيا، أنجولا، بنين، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، الرأس الأخضر، جزر القمر، الكونغو، كوت ديفوار، جيبوتي، مصر، إثيوبيا، الجابون، جامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، غينيا الاستوائية، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، مدغشقر، ملاوي، مالي، موريتانيا، موريشيوس، موزمبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، أوغندا، الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، رواندا، السنغال، سيراليون، الصومال، السودان، سوازيلاند، تنزانيا، توجو، تونس، زامبيا وزيمبابوي.

3- شارك في الاجتماع أيضاً ممثلون عن البرلمان الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لشرق أفريقيا والكوميسا.

ثالثا: **مراسم الافتتاح:**

كلمة البروفيسور ألفا عمر كوناري، رئيس المفوضية:

4- شكر البروفيسور ألفا عمر كوناري، المجلس التنفيذي على تنظيم اجتماع استثارة الأفكار حول وضع الاتحاد الأفريقي والدورة الاستثنائية العاشرة للمجلس التنفيذي وكذلك على دعمه ودعم لجنة الممثلين الدائمين. كما شكر جنوب أفريقيا على كرم الضيافة والعزيمة التي أظهرتها خلال الاجتماع. بعد ذلك، ذكّر رئيس المفوضية بنيته الصارمة في عدم الترشح لرئاسة المفوضية في الوقت الذي أكد فيه من جديد على التزامه الدائم بمستقبل أفريقيا وبالمثل الأفريقانية. اختتم رئيس المفوضية كلمته بالإشارة إلى أن المقترحات الواردة في

تقريره مستخلصة من العبر المستقاة من تجربته الشخصية على رأس المنظمة خلال السنوات الأربع الماضية.

الكلمة الافتتاحية لمعالي السيد نانا أكوفو أدو، وزير الشؤون الخارجية لجمهورية غانا ورئيس المجلس التنفيذي:

5- ذكّر معالي السيد نانا أكوفو أدو، وزير الشؤون الخارجية لجمهورية غانا ورئيس المجلس التنفيذي، بأن اليومين اللذين جرت فيهما استثارة الأفكار مكّنا المجلس من تعزيز التزامه بالتكامل السياسي والاقتصادي للقارة والتعجيل بالعملية التي تكتسي أهمية استراتيجية بالنسبة للبلدان الأفريقية.

6- كما ذكّر معالي الوزير أيضا بأن الهدف الرئيسي من الدورة الاستثنائية العاشرة للمجلس التنفيذي هو بحث "تقرير الرئيس عن تعزيز المفوضية" مشيرا إلى أنه يأمل بأن تكون الدول الأعضاء قد أجرت المشاورات الضرورية مع أهم أصحاب المصالح الوطنيين بغية إثراء المناقشات.

7- اختتم الوزير كلمته بالإشارة إلى أنه فيما يخص فعالية المفوضية، من الضروري بحث مسألة الموارد على نحو حاسم حتى تتمكن المفوضية من تأدية مهامها على أكمل وجه.

رابعا: **اعتماد جدول الأعمال:**

8- اعتمد الاجتماع البند الوحيد في جدول أعماله وهو بحث "تقرير الرئيس عن تعزيز المفوضية".

خامسا: **عرض وبحث تقرير الرئيس عن تعزيز المفوضية:**

9- استهل رئيس المفوضية كلمته بالإشارة إلى أن المقترحات الواردة في التقرير مستقاة من الدروس المستخلصة من تجربته الخاصة على رأس المنظمة خلال السنوات الأربع الماضية. وأكد على أن هذه المقترحات كانت تهدف إلى وضع الإجراءات والهياكل التي من شأنها تمكين الأعضاء الجدد في المفوضية من تأدية مهامهم على نحو فعال. وأضاف قائلا إن المشاورات الداخلية قد تمت داخل المفوضية وإن نتائج هذه المفاوضات قد تم استكمالها من قبل فريق عمل وظهرت في الوثيقة قيد البحث. بعد ذلك، طلب من المستشار القانوني تقديم التقرير.

10- ذكّر المستشار القانوني بأن هذه الوثيقة قد عرضت على المجلس التنفيذي في يناير 2007 وأن المجلس قد أجّل بحثها بغية منح الدول الأعضاء الوقت الكافي للمشاورات الداخلية بشأن المسألة. وشرح أن الهدف من التقرير هو مراجعة الوضع الراهن للمفوضية وسيرها إلى جانب تحديد أهم العراقيل والعقبات وكذلك التحديات الحالية والمستقبلية. وأكد على أن التقرير ركز على تعزيز

قدرة المفوضية فيما يخص المهارات المهنية الكافية والكفاءات والرؤية والقيادة المطلوبة للتعجيل بعملية التكامل بالإضافة إلى دفع المنظمة لتتبوأ مكانتها الريادية في العلاقات الإقليمية والدولية.

11- في هذا الصدد، ركّز العرض على المجالات التالية:

أ) الوضع الراهن والعراقيل والتحديات

ب) المقترحات المتعلقة بالمزيد من الفعالية فيما يخص:

(1) إطار حكم المفوضية (تعيين الرئيس ونائب الرئيس، تعيين المفوضين، تعزيز مكاتب الرئيس ونائبه والمفوضين، هياكل ومهام المفوضية وإعادة تشكيل الحقائب).

(2) مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.

(3) مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء.

(4) مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجان الفنية المتخصصة.

(5) مجلس الاتحاد الأفريقي الدائم للمراجعين.

(6) قدرة مفوضية الاتحاد الأفريقي على تعبئة الموارد.

ج) مراجعة وضع الاتحاد.

12- خلال المناقشات التي تلت ذلك، أشاد المجلس التنفيذي بالرئيس وبالمفوضية على جودة تقريره وأهمية المقترحات الواردة فيه، حيث أشار المجلس إلى أن هذه المقترحات ستفسح المجال لتعزيز كفاءة وفعالية المنظمة.

13- بعد ذلك، تم إبداء الملاحظات التالية:

1) لابد من إجراء حساب تفصيلي لتكلفة صفقة الإصلاحات المقترحة من أجل تمكين الدول الأعضاء من اتخاذ قرارات مطلعة مع الأخذ في الاعتبار القدرة على الدفع وإمكانية القيام بذلك وخاصة في ضوء ارتفاع معدل المساهمات المستحقة على بعض الدول الأعضاء.

2) يمكن مناقشة المقترح بصيغته الحالية والموافقة عليه من حيث المبدأ شريطة أن تقدم المفوضية حسابا تفصيليا للتكلفة إلى الدورة العادية المقبلة للمجلس.

3) كما تم الاتفاق عليه خلال الدورة الاستثنائية التاسعة للمجلس التنفيذي، لابد من إجراء مراجعة لوضع الاتحاد حتى يتم تقييم الوضع الحالي والمجالات التي يجب تعزيزها بشكل ملحوظ من أجل التعجيل بعملية التكامل السياسي والاقتصادي. وفي هذا الصدد، ستحدد نتائج المراجعة مستوى التدخل المطلوب للمضي قدما في الإصلاح.

4) إن تعزيز الأداء لم يكن دائما مرتبطا بزيادة عدد العاملين ولكنه يعتمد على إعادة التنظيم الداخلي وجودة القيادة والموارد البشرية والشفافية والمساءلة وتحسين عمليات التشغيل.

5) كان يجب أن تؤكد المراجعة المقترحة في نوفمبر 2007 على سلبيات وإيجابيات مقترحات الرئيس المتعلقة بتعزيز المفوضية.

14- استنادا إلى ما سبق، وعلى وجه الخصوص الحاجة إلى مراجعة تنظيمية لتحديث صفقة الإصلاحات، أشارت بعض الوفود إلى أن انتخاب الأعضاء الجدد في المفوضية يجب تأجيله لمنح المزيد من الوقت لاستكمال هذه العملية الهامة إلى جانب التوصل إلى نتائج من خلال النقاش الكبير حول حكومة الاتحاد المقرر إجراؤه في أكرا، غانا في يوليو 2007. وأشارت هذه الوفود إلى أن نتائج المراجعة والنقاش الكبير ستكون لها من دون شك انعكاسات على طبيعة ونطاق صفقة الإصلاحات بما في ذلك انتخاب أعضاء المفوضية.

15- أكدت وفود أخرى على الحاجة إلى فصل عملية الانتخابات عن عملية المراجعة بما أن هذه الأخيرة تتعلق بالمؤسسات والأنظمة وليس بالأشخاص. وتساءلت هذه الوفود أيضا عن شرعية تأجيل الانتخابات في سياق أحكام القانون التأسيسي ذات الصلة وقواعد إجراءات أجهزة وضع السياسات والنظام الأساسي للمفوضية مشيرةً بالتالي إلى أنه يجب إجراء الانتخابات خلال اجتماعات أكرا القادمة كما هو مقرر.

16- شرح المستشار القانوني بأن القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي لا ينص على مدة خدمة أعضاء المفوضية بما في ذلك تمديدها ومن ثم ليست هناك حاجة إلى تعديل القانون. وأشار إلى أن مدة الخدمة منصوص عليها في قواعد إجراءات مؤتمر الاتحاد والنظام الأساسي للمفوضية في حين لم ترد مسألة التمديد في أي من هذه النصوص مشيرا إلى أن سلطة تمديد مدة الخدمة تعود للمؤتمر. وفيما يخص موعد تقديم الترشيحات لمنصب رئيس المفوضية، أبلغ المستشار القانوني المجلس بأن الموعد النهائي قد انقضى في 30 مارس 2007 وأن سلطة تمديد هذا الموعد تعود إلى المؤتمر.

17- رأت المفوضية أيضا أنه كان ينبغي على المراجعة المقترحة في نوفمبر 2007 أن توفر مدخلات قيمة تضاف إلى صفقة الإصلاحات غير أنها لم تقم بذلك نظرا لأن الدول الأعضاء لم تعتمد مخصصات من الميزانية لهذا الغرض خلال اجتماع يناير 2007.

18- تبعا لملاحظات الدول الأعضاء والتفسيرات التي قدمتها المفوضية، تم الاتفاق على أن المراجعة تكتسي أهمية قصوى ويجب القيام بها على جناح السرعة. وعليه، بحث المجلس التنفيذي اختصاصات المراجعة وأجرى التعديلات المناسبة عليها مركّزا على وجه الخصوص على الأهداف والمهام المحددة والجدول الزمني والميزانية.

19- في نهاية الدورة، وافق المجلس التنفيذي على ما يلي:

1) على الرغم من أنه تمت الإشادة بتقرير الرئيس عن تعزيز المفوضية واللجان الفنية المتخصصة من حيث أهمية المقترحات الواردة فيه، فإنه

قد تم تأجيل بحثه في انتظار تقديم ميزانية مفصلة واستكمال عملية المراجعة.

2) تم اعتماد اختصاصات المراجعة المؤسسية المعدلة من قبل المجلس.

3) يجب الشروع فورا في مراجعة المفوضية وأجهزة الاتحاد الأفريقي الأخرى والمجموعات الاقتصادية الإقليمية إلى جانب علاقاتها مع المنظمات الأخرى ذات الصلة مثل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي واستكمالها في غضون ستة أشهر.

4) يجب تقديم نتائج المراجعة إلى المجلس التنفيذي خلال اجتماعه المقرر عقده في يناير 2008.

5) يجب أن يتشاور رئيس المفوضية والمجلس التنفيذي على جناح السرعة بغية تحديد مصدر تمويل المراجعة والخبرة الاستشارية (الشخصيات أو الشركات) للقيام بالعملية.

6) يجب تقديم توصية إلى المؤتمر بتأجيل انتخاب الأعضاء الجدد في المفوضية وتمديد ولاية المفوضية الحالية حتى يُمنح الوقت الكافي لاستكمال عملية المراجعة وإصدار مقررات مؤتمر أكرا بشأن حكومة الاتحاد والتي سيكون لها دون شك انعكاسات على طبيعة ونطاق صفقة الإصلاحات. وسيمكن ذلك المفوضية الجديدة من أن تتشكل على أساس الإصلاحات الجديدة.

20- أحاط المجلس التنفيذي علما باستعداد رئيس المفوضية وأعضائها الآخرين للبقاء في الخدمة إذا اقتضت الضرورة لمدة شهر أو شهرين إضافيين بغية ضمان الاستكمال السلس لعملية الإصلاح.

سادسا: **الجلسة الختامية:**

21- في الختام، أعرب المجلس التنفيذي عن خالص تعازيه لحكومة وشعب كينيا وأسر وبلدان ضحايا الحادث الرهيب الذي تعرضت له طائرة الخطوط الجوية الكينية يوم 5 مايو 2007 في الكاميرون.

-

ملخص الرئيس لاجتماع
استثارة الأفكار حول مستقبل حكومة الاتحاد

لقد أجرينا نقاشا معمقا حيث تم تحديد بعض المسائل الرئيسية واستمعنا إلى التأكيدات المتكررة، باستثناء وفد واحد، لالتزامنا الجماعي المشترك بتحقيق التكامل السياسي والاقتصادي للقارة نحو تحقيق الولايات المتحدة الأفريقية.

بالرغم من ذلك، لا يزال هناك خلاف كبير حول "كيفية" تحقيق هذا الهدف.

بإمكاني القول إن جزءا من المشكلة يكمن فيما قد رأيناه في أجزاء أخرى من العالم وأن مسألة التكامل لا يمكن الإجابة عنها بجواب واحد فقط. فقد ذكرنا نائب رئيس الوزراء الجابوني أمس أن كافة الأقاليم والقارات الأخرى تجتمع مع بعضها البعض وأن التجمعات الإقليمية في العالم تأخذ أشكالا عديدة مثل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ورابطة أمم جنوب وشرق آسيا والاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى الاتحادات التي رأى وزير خارجية السنغال أنها جذابة: الولايات المتحدة والهند والبرازيل والصين.

تتميز الاتحادات جميعها ببعض الميزات المشتركة مثل اللغة المشتركة والنظام القانوني المشترك والثقافة المشتركة والتاريخ المشترك.

إن الواقع الأفريقي يختلف نوعا ما لأن قارتنا تتميز بقدر من التنوع فيما يخص شعوبها التي تتحدث لغات مختلفة ولها أنظمة قانونية وثقافات مختلفة. وبالتالي، فإننا إذا أردنا تحقيق الولايات المتحدة الإفريقية يجب أن نقوم بتصميم نموذجنا الخاص شريطة أن يلبي عددا أدنى من المقاييس.

من الواضح أن عملية التكامل الإفريقي يجب أن تسلك طريقها حتى ولو أضطررنا إلى الاستفادة من تجارب الآخرين، وخاصة الاتحاد الأوروبي حيث يتضح من قانوننا التأسيسي أننا كنا متأثرين جدا بالنموذج الأوروبي.

إن النموذج الأوروبي يؤكد بوضوح على النهج التدريجي الذي يمضي خطوة بخطوة فيما يخص مسألة التكامل ذلك النهج الذي يرتكز على نشر السياسات المشتركة بإنتظام. وكم كان وزير الخارجية الإثيوبي صائبا عندما قال إن الاتحاد الأوروبي يعتبر مثالا رائعا للنجاح في تحقيق تكامل الدول ذات السيادة من أجل تحقيق الأهداف المشتركة.

لماذا التكامل؟ إن الإجابة معقدة، فنحن نعتقد أن لدينا فرصة أفضل في التعامل مع المسائل الخطيرة والاستراتيجية التي تواجهنا مثل التخلف والقضاء على الفقر الجماعي وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون والدفاع عن استقلالنا السياسي ومواقفنا في العالم من خلال عملية التكامل.

إن هذا هو الدافع الرئيسي لعملية التكامل بحيث أنه حتى ولو كان بإمكان بعض الدول أن تمضي فيه بمفردها، غير أننا يمكن أن نحرز تقدما أفضل نحو تحقيق أهدافنا إذا ما عملنا مع بعضنا البعض وخاصة في وجه العولمة التي تمنح الفرص وتشكل التحديات لمطامحنا في الوقت ذاته.

وعليه، فإن عملية التكامل تعتبر انشغال اليوم وأن هؤلاء الذين يرغبون في تحقيق الحلم الأفريقي القديم من أجل الإنشاء الفوري لحكومة قارية يؤمنون بأنه أفضل سبيل للتعجيل بعملية التكامل واستكمالها.

هناك بعض المسائل المتعلقة بالإنشاء الفوري للحكومة لا تزال تحتاج إلى توضيح مثل التخلي الجزئي أو الكلي عن السيادة والطابع التمثيلي للحكومة القارية وقاعدتها الشعبية وغيرها من المسائل الأخرى.

وفي نفس السياق، ما هي الخطوات الملموسة التي يجب اتخاذها إذا كنا لا نستطيع اليوم تحقيق الإنشاء الفوري للحكومة القارية وإذا كنا نرغب في التعجيل بعملية التكامل؟ هناك حاجة واضحة إلى تحديد خارطة للطريق تتضمن أهم النقاط المرجعية ووضع المعايير الدنيا التي يجب أن نحترمها جميعاً والتي تمكننا من تنسيق أفضل لعمل المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومواءمة تنميتها نحو تحقيق تكامل القارة. وفي هذا الصدد، من المهم أن نفكر ملياً بالأمور التي يجب أن نتعامل معها على مستوى المجموعات الاقتصادية الإقليمية وتلك التي يمكننا معالجتها على نحو أفضل على المستوى القاري.

متى يمكننا التوصل إلى اتحاد جمركي وسوق مشتركة إذا كانت إحدى أكبر نقاط الضعف التي يتميز بها وضعنا الحالي هي عدم قدرتنا، على عكس القارات الأخرى، على تجسيد التبادل التجاري بيننا. إن هذا يعتبر نقصاً يتعين علينا تجاوزه ولا يمكننا فعل

ذلك إلا إذا بذلنا جهوداً مشتركة ومعتبرة بغية تنمية بنيتنا التحتية ونقاط الاتصال وإذا احترمنا التزامنا المشترك بتنمية مهارات شعوبنا الضرورية لتقدمنا ورفاهيتنا المستقبلية.

هناك أيضاً مسألة فعالية الهيئات القارية التي قمنا بإنشائها مثل مفوضية الاتحاد الأفريقي والأجهزة الأخرى. كيف يمكننا تحسين أدائها وفعاليتها ؟

هذه، في اعتقادي، بعض المسائل المحددة التي تمت إثارتها خلال نقاشنا والتي يتعين علينا حلها والتي تربط بين الجزئين اللذين يتكون منهما اجتماعنا. وإنني أرى أن هذا يتطلب منا القيام بإلقاء نظرة شاملة على عملنا وأنه مهما كانت الأمور التي نريد القيام بها لمساعدة قادتنا في أكرا، فإنها لن تتم على نحو جيد إلا إذا قمنا بالنظر إلى الجزئين من مداولاتنا معاً وعلى وجه الخصوص إذا أخذنا في الاعتبار النداء الحماسي الذي وجهه إلينا رئيس المفوضية لتعزيز المفوضية التي وصفها بالجهاز التنفيذي للاتحاد وذلك كخطوة هامة نحو التعجيل بعملية التكامل التي تعتبر ذات أهمية استراتيجية وجيو سياسية بالنسبة إلينا جميعاً وبالنسبة لقارتنا.

إذا شاطرتموني الرأي، أود أن أقترح الشروع فوراً في جدول أعمال الجزء الثاني من اجتماعنا والتوصل إلى نتيجة في نهاية جدول الأعمال هذا حتى نتمكن من مساعدة قمة أكرا على نحو أفضل باعتبار ذلك أهم هدف من هذا الاجتماع.

زمبالي لودج، دوربان، جنوب أفريقيا
9 مايو 2007

EX.CL/351 (XI)
ANNEX.1

مراجعة عمليات أجهزة ومؤسسات
الاتحاد الأفريقي
-
الاختصاصات
(النسخة النهائية على نحو ما تم تعديلها في زمبالي)
10 مايو 2007
-

مراجعة عمليات أجهزة ومؤسسات الإتحاد الأفريقى
الاختصاصات

ألف - المقدمة والمعلومات الأساسية:

1- اعتمدت القمة السادسة والثلاثون لمنظمة الوحدة الإفريقية فى يوليو 2000 بلومى، توجو، القانون التأسيسى للاتحاد الإفريقى، بما فيه أجهزته ومؤسساته. وبحثت أيضا الدورة العادية لمؤتمر الاتحاد الإفريقى فى اجتماعها المعقود فى أبوجا 2005 المقترح بإسراع عجلة التكامل السياسى فى إفريقيا، وذلك سعيا للاستجابة إلى تحديات العولمة وما يترتب عليها من آثار بالنسبة لإفريقيا.

2- على وجه التحديد، تم، بموجب القرار ASSEMBLY/AU/DEC.69(IV) المؤرخ فى يناير 2005، إنشاء لجنة رؤساء دول وحكومات برئاسة فخامة السيد يوويرى موسيفينى، رئيس جمهورية أوغندا بهدف بحث المقترحات الخاصة بالتعاون مع رئيس المفوضية وتقديم تقرير بشأنها إلى قمة الاتحاد الإفريقى المقرر عقدها فى سرت.

3- اجتمعت اللجنة فى يونيو 2005 فى كمبالا وأعادت تأكيد الحاجة إلى إيجاد حكومة اتحاد ووافقت على المقترحات بشأن إنشاء حقائب وزارية، توضع تحت مسؤولية المفوضين، فى مجالات الدفاع والشؤون الخارجية والتجارة الخارجية والنقل والاتصالات والصحة والبيئة والبحوث العلمية، والشؤون المالية والتعليم (الإبتدائى والثانوى) والزراعة.

4- بعد مناقشة تقرير اللجنة فى اجتماعه العادى المعقود فى سرت، فى يوليو 2005، قام مؤتمر الاتحاد الإفريقى بإنشاء لجنة من سبعة أعضاء برئاسة فخامة السيد أولوسيجون أوباسانجو، رئيس نيجيريا، الذى كان رئيس الاتحاد الإفريقى آنذاك. وقد أسندت للجنة مهمة بحث الأفكار التى تمت مناقشتها خلال القمة وتقديم تقرير بهذا الشأن إلى الدورة التالية للمؤتمر المعقودة فى بانجول 2006. وقد تضمن هذا التقرير مراحل خارطة الطريق، أى الخطوات المحتاج إليها لتحقيق هذا الهدف.

5- بناء على طلب من رئيس لجنة السبعة تم عقد مؤتمر واسع القاعدة تحت عنوان " **وجاهة إيجاد حكومة اتحاد فى إفريقيا** "، وذلك فى أبوجا، فى نوفمبر 2005. وخلص هذا المؤتمر الذى ضم مجموعة واسعة من المشاركين إلى " أن ضرورة إقامة حكومة اتحاد أمر غير مشكوك فيه"، إلا أن هذا الاتحاد يجب أن يكون اتحادا بين شعوب إفريقيا وليس فقط اتحاد دول وحكومات". ويجب أن يستند إلى "نهج متعدد الطبقات" و"مبدأ الترقى التدريجى".

6- بعد استعراض توصيات ونتائج هذا المؤتمر طلبت اللجنة، على وجه التحديد، إعداد وثيقة إطارية تحدد الغرض من إقامة حكومة الاتحاد والقيم الجوهرية والخطوات والعمليات اللازم تنفيذها، بما فى ذلك مشروع خارطة الطريق الإرشادية. وتم إقرار توصيات هذا المؤتمر بموجب القرار رقم (VI) ASSEMBLY/AU/DEC.99 الصادر عن الدورة العادية السادسة لمؤتمر الاتحاد الإفريقى، المعقودة فى الفترة 23-24 من يناير 2006، فى الخرطوم، السودان. وعليه أصدر المؤتمر تعليمة بإجراء " دراسة حول حكومة اتحاد إفريقى ". وقد يسرت مفوضية الاتحاد الإفريقى القيام بهذه الدراسة التى وردت نتائجها فى وثيقة أساسية تحت عنوان " دراسة حول حكومة اتحاد إفريقيا ".

7- تم عرض النتائج الرئيسية لهذه الدراسة على الدورة السابعة للمؤتمر المعقود فى بانجول، فى يوليو 2006، من قبل رئيس نيجيريا، فخامة السيد أولوسيجون أوباسانجو. وبموجب القرار (VII) ASSEMBLY/AU/DEC.123 ، أكد مؤتمر القمة من جديد أن الهدف النهائى الذى يسعى إليه الاتحاد الإفريقى هو تحقيق تكامل إقتصادى وسياسى كامل يفضى إلى قيام " الولايات المتحدة الأمريكية ". وطلب إلى المفوضية عقد دورة غير عادية للمجلس التنفيذى، فى أقرب وقت ممكن لبحث التقرير واقتراح إطار عمل ملائم.

8- فى وقت لاحق عكفت الدورة غير العادية التاسعة للمجلس التنفيذى المعقودة فى الفترة من 17 – 18 نوفمبر بأديس أبابا، عكفت على بحث "الدراسة حول حكومة اتحاد إفريقى ، نحو الولايات المتحدة الإفريقية"، بهدف اقتراح إطار عمل وفقا للتوجيه رقم (VII) ASSEMBLY/AU/DEC.123 الصادر عن مؤتمر القمة.

9- اعتبارا لأن جميع الدول الأعضاء تقبل بالولايات المتحدة الإفريقية كهدف مشترك ومرغوب فيه، اتفق المجلس التنفيذى على الحاجة إلى تبنى نهج عملى وتدريجى وأوصى بإجراء عملية مراجعة لوضع الاتحاد للتعرف على المجالات التى يتعين تحقيق تحسن بعيد فيها، بما يتيح الإسراع بعملية التكامل الإفريقى.

10- وفقا لما سبق ذكره، تسعى مفوضية الاتحاد الإفريقى إلى الاستعانة بخدمات فريق خبراء استشاريين يرأسهم مستشار ريادى يتم تعيينه، بهدف إجراء عملية مراجعة للاتحاد الإفريقى وبحث طرق تشغيل أجهزته ومؤسساته ووكالاته التقنية والمتخصصة وبرامجه وأنشطته، فضلا عن الروابط القائمة فيما بينها، منذ البداية إلى يومنا هذا. والنتيجة النهائية المتوقعة من هذه العملية هى الخروج بوثيقة سياسة عامة تنطلق من التحليل المستفيض للاهتمامات المشار إليها أعلاه بإيجاز لصياغة توصيات ملموسة حول استراتيجيات وطرق الإسراع ببرنامج التكامل الاقتصادى والسياسى الإفريقى.

11- وبعبارة أدق فإن عملية المراجعة التى ستراعى نتائج الدراسات القائمة والتجارب العملية ذات الصلة ستشمل شتى أجهزة ومؤسسات الاتحاد، كما ستتضمن البرامج العامة والمحددة للاتحاد الإفريقى، من قبيل نيباد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية، من قبيل اللجنة الاقتصادية لإفريقيا وبنك التنمية الإفريقى، ..إلخ. والعلاقات والتفاعلات فيما بينها. ومن المتوقع أن يقوم الخبراء الاستشاريون بعملهم، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الإفريقى وأن يستعينوا بالوثائق الراهنة التى تتضمن قرارات الاتحاد الإفريقى.

باء: **أهداف عملية المراجعة:**

12- الأهداف العامة للمراجعة هى:

1) تقييم برنامج عمل التكامل الاقتصادى والسياسى الإفريقى ومختلف العمليات الراهنة والجارية التى تقوم بها مفوضية الاتحاد الإفريقى فى مجال التكامل الاقتصادى والسياسى، فضلا عن أجهزة الاتحاد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية،
2) مراجعة عمليات جميع أجهزة ومؤسسات الاتحاد الإفريقى على الشكل الذى هى عليه حاليا بغية تحديد مواطن الضعف والقوة فى طريقة تسييرها ومواءمتها مع حقائق التكامل الاقتصادى والسياسى،
3) مراجعة الهياكل الأساسية وعمليات مختلف أجهزة الاتحاد الإفريقى لزيادة فعاليتها وانسجامها فى تشغيل شتى الأجهزة،
4) استعراض طبيعة العلاقة بين مختلف أجهزة ومؤسسات الاتحاد الإفريقى والعلاقة مع المنظمات القارية ذات الصلة الأخرى، والإشارة إلى طبيعة العلاقة فيما بين الأجهزة والعلاقة مع المؤسسات الأخرى التى تساعد فى الإسراع بعملية التكامل،
5) استعراض الاتجاهات العالمية بالنسبة للتكامل الاقتصادى والسياسى والإشارة بإيجاز إلى التحديات المحددة والعامة التى تواجه عملية التكامل الإفريقى،
6) تقديم توصيات ملموسة حول السياسات والتوجهات الاستراتيجية والمؤسسات والهياكل والبرامج وخرائط الطريق والسيناريوهات المحتملة اللازمة للتعجيل بالتكامل السياسى والاقتصادى،
7) تقييم فعالية الاتحاد الإفريقى فى صوت السلم فى القارة.

جيم: **الأهداف المحددة للمراجعة:**

13- تتمثل الأهداف المحددة لعملية المراجعة فيما يلى:

1) استعراض الوضع الراهن مع إجراء تحليل معمق للقوى المحركة التى تقف وراء الوضع الراهن، وتقديم وصف وتقييم واقعى لوضع الاتحاد، بالأخص فيما يتعلق بسعى إفريقيا لتحقيق التكامل الاقتصادى

والسياسى، مع مراعاة القيم الجوهرية المتضمنة فى القانون التأسيسى للاتحاد الإفريقى،

2) إبراز الاتجاهات الرئيسية للتكامل الاقتصادى والسياسى وإعداد صورة موجزة عن التحديات المحددة والعامة التى تواجه عملية التكامل الإفريقى، بما فى ذلك أهم القيود والعراقيل الموجودة على المستويات الوطنى والإقليمى والدولى، وتقديم مقترحات ملموسة بشأن الاستراتيجيات الملائمة لمواجهة هذه التحديات والتغلب على هذه القيود وبشأن طبيعة البرامج والمبادرات والسياسات والقرارات اللازم اتخاذها لتيسير تحقيق الأهداف المنشودة.

3) استعراض تقرير رئيس المفوضية حول تدعيم المفوضية وعمليات مختلف أجهزة ومؤسسات الاتحاد الإفريقى التى تم إنشاؤها حاليا وتحليل هياكلها ونوعية موظفيها وتشغيلها وطبيعة عملياتها وتفاعلها بعضها مع البعض مع إبراز أوجه العجز والنقص، فضلا عن طرق واستراتيجيات التغلب على هذه النقائص،

4) مراجعة هياكل وبرنامج نيباد، فضلا عن العمل الجارى القيام به لدمجه فى هيكل الإتحاد الإفريقى، وتقديم توصيات محددة بخصوص مكانة هذا البرنامج ضمن مفوضية الاتحاد الإفريقى،

5) مراجعة القرارات والاتفاقات القائمة للاتحاد بهدف تحديد التحديات والقيود التى تواجه الدول الأعضاء عند تنفيذ القرارات المتفق عليها،

6) استعراض خبرات الاتحاد فى مجال تطبيق العقوبات واقتراح توصيات بشأن استراتيجيات لمنع عدم امتثال الدول الأعضاء للسياسات والقرارات التى اتفق عليها الاتحاد،

7) مراجعة بروتوكول عام 1998 بشأن العلاقات بين الجماعة الاقتصادية الإفريقية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، فضلا عن مشروع البروتوكول بشأن العلاقات بين الاتحاد الإفريقى والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، وعلى هذه الخلفية، القيام ببحث تسيير وأنشطة هذه المجموعات مع مراعاة نتائج الدراسات والتقارير القائمة، واقتراح استراتيجيات ملموسة لملاءمة أدوات وأجهزة المجموعات الاقتصادية الإقليمية مع أدوات وأجهزة الاتحاد، واقتراح طرق إدماجها لاحقا فى هيكل الاتحاد،

8) استعراض التحديات والتقدم المحرز فى إنشاء مؤسسات مالية إفريقية وفقا لما نصت عليه المادة 19 من القانون التأسيسى للاتحاد الإفريقى، وتقديم مقترحات بشأن الاستراتيجيات المطلوبة لإنشائها فى الوقت المناسب وتفعيلها.

9) توفير الخلفية اللازمة لبناء سيناريوهات بديلة تتضمن وصفا لمختلف إمكانيات الإسراع بالوحدة على المستوى القارى، فضلا عن اقتراح

البرامج والمبادرات والسياسات والقرارات المطلوبة لتيسير بلوغ التكامل الاقتصادى والسياسى،

10) مراجعة الشؤون المالية والإدارة المالية للاتحاد والنظام الحالى لتقدير اشتراكات الدول الأعضاء، بالمقارنة مع التحديات المالية للتكامل الاقتصادى والسياسى، فضلا عن المناقشات الجارية حاليا حول خيارات التمويل، وتقديم مقترحات حول الخيارات الصالحة،

11) الإشارة إلى العلاقات المثلى التى يجب أن تقوم بين الأجهزة والمؤسسات الرئيسية وكبار المسؤولين فى الاتحاد، بالأخص رئيس المفوضية.

12) إجراء تقييم لمدى وشروط إشراك المجتمع الدولى والسكان الإفريقيين فى عملية التكامل الاقتصادى والسياسى القارى.

14- ومن المتوقع أن توفر عملية المراجعة تحليلا مستفيضا وتقييما للوضع الراهن التى تعيشه عملية التكامل. وعلى وجه التحديد، ينبغى أن تقترح هذه العملية أيضا البرامج والأنشطة والسياسات والقرارات المطلوبة لتحقيق التكامل السياسى.

15- من المتوقع أن يتم عمل الخبراء الاستشاريين، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الإفريقى ويعتمد على الوثائق الراهنة التى تتضمن قرارات الاتحاد الإفريقى.

دال: **النتائج الفنية المنتظرة:**

16- المفروض تسليم نسخة مطبوعة أصلية واحدة ونسخة إلكترونية على القرص المضغوط.

1) مشروع التقرير.
2) التقرير النهائي.
3) قائمة الوثائق التى تم بحثها.
4) قائمة بالأشخاص الذين تم استجوابهم.
5) عدد فرق المناقشة المواضيعية والمشاركين.
6) قائمة بالأشخاص الذين تم الاتصال بهم.

هاء: **الجدول الزمنى لعملية المراجعة (يتم تحديده لاحقا):**

17- من المتوقع إجراء العملية على مدى فترة من ستة أشهر (6) اعتبارا من أول يوليو 2007.

واو: **المنهجية:**

18- تجمع منهجية عملية المراجعة بين الأبحاث المكتبية والدراسات الميدانية من خلال الاستجوابات وفرق المناقشات المواضيعية والدراسات

الاستقصائية. ويقوم الخبراء الاستشاريون بزيارة مختلف أجهزة الاتحاد الإفريقى ودول أعضاء ممثلة واستخدام الوثائق التى توفرها مفوضية الاتحاد الإفريقى، فضلا عن مصادر أخرى، تشمل (دون أن تقتصر) المجموعات الاقتصادية الإقليمية وبنك التنمية الإفريقى واللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة وغير ذلك من المصادر التى قد يجدها الخبراء ذات صلة بهدف عملية المراجعة.

زاي: **نظرة عامة حول الميزانية** (يتم تحديدها لاحقا).

-

EX.CL/351 (XI)
ANNEX.2

استعراض مراجعة الاتحاد الأفريقي
تقدير التكاليف

-

استعراض مراجعة الاتحاد الأفريقي
تقدير التكاليف

مقدمة:

1. في دورتيه التاسعة والعاشرة المنعقدتين في نوفمبر 2006 في أديس أبابا ومايو 2007 في دربان على التوالي، أوصى الاتحاد الأفريقي بإجراء استعراض مراجعة للاتحاد الأفريقي بغية تحديد المجالات التي ينبغي فيها إحراز تقدم ملحوظ للتعجيل بالتكامل السياسي والاقتصادي للقارة. وستكون النتيجة النهائية للمراجعة هي الخروج بوثيقة سياسة تتحدث عن مقترحات واستراتيجيات وطرق محددة لتحقيق هذا الهدف بما في ذلك تعزيز المفوضية وأجهزة الاتحاد الأخرى وكذلك العلاقة المتداخلة مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء. كما وافق المجلس التنفيذي أيضا على اختصاصات المراجعة المقترحة في الدورة الاستثنائية العاشرة. ترفق الجداول التي تلخص تقديرات التكاليف في المحلق 1.
2. اقترح كل من الرئيس الحالي للمجلس التنفيذي ورئيس المفوضية تكليف سبعة "أفريقيين رفيعي المستوى ومتميزين جدا" بإجراء المراجعة. علاوة على ذلك، وبما أن الاختصاصات تشير إلى أن "يعمل الخبراء الاستشاريون بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ويبنون على الوثائق الموجودة التي تتضمن مقررات الاتحاد الأفريقي"، فقد أمر رئيس المفوضية بتعيين أربعة خبراء وأمين لتقديم الخبرة الفنية إلى الخبراء الاستشاريين.
3. بغية القيام باستعراض المراجعة، تم اقتراح المنهجية التالية. يجب أن تشرك طريقة البحث والتحليل البحث في الأرشيف والمكتبات على أساس التحليل الوثائقي لمقررات الاتحاد الأفريقي وأوراق وعمليات السياسة والمساهمات المؤسسية وتقييم الأداء واستعراض التقدم والتحليل المقارن للوضع في منظمات أخرى. وسيتم التكميل على ذلك بالزيارات الميدانية إلى مقرات المجموعات الاقتصادية الإقليمية والهيئات والمؤسسات الأخرى التابعة للاتحاد لمناقشات المجموعات المركزة. كما سيتم عقد مناقشات المجموعات المركزة مع المسؤولين الرفيعين للأجهزة التي ليست تابعة للاتحاد والتي ليس لديها مقرات في أديس أبابا. وستتوصل عملية التثليث الشاملة للنتائج إلى استنتاجات ونتائج على إثر ذلك.
4. بغية تقدير تكلفة استعراض المراجعة، من الضروري تحديد الأنشطة التي سيقوم بها فريق الخبراء الاستشاريين والخبراء. كما ينبغي افتراض مدة المهام للخبراء الاستشاريين والخبراء الأربعة ومتوسط عدد الرحلات التي سيقومون خلال إجمالي فترة المهمة والمراجعة والاجتماعات الفنية التي سيحضرونها في أديس أبابا ومتوسط بدلات الإعاشة اليومية التي ستدفع إلى الفريق خلال الرحلات الميدانية واجتماعات أديس أبابا وكذلك الأجور التي ستدفع إلى الخبراء الاستشاريين والخبراء مقابل أدائهم لمهامهم.

أنواع الأنشطة:

يمكن حصر الأنشطة التالية التي سيقوم بها الخبراء الاستشاريون والخبراء طبقا لاختصاصات الفريق فيما يلي:

- تقديم التوضيحات حول مفاهيم مثل "شعب الاتحاد الأفريقي" في مقابل "اتحاد الدول والحكومات" و"نهج متعدد الطبقات" و"التصاعد التدريجي".
- شرح الإنشاء الوظيفي حاليا للأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية.
- تحليل عملية صنع القرار من طرف المؤتمر التي تشمل المفوضية ولجنة الممثلين الدائمين والمجلس التنفيذي.
- تحليل تقرير رئيس المفوضية حول تعزيز المفوضية مع المجالات الخاصة بصلاحيات حصرية للمفوضية على أساس مبدأ التبعية وتأثيرها المحتمل على العنصر التنفيذي للاتحاد الأفريقي.
- تحليل النيباد باعتبارها برنامج للاتحاد الأفريقي وجزءا لا يتجزأ من المفوضية ودورها المستقبلي في عملية التكامل القاري.
- إجراء تقييم لأنشطة المجموعات الاقتصادية الإقليمية المعترف بها من طرف الاتحاد الأفريقي (تجمع السين صاد، الكوميسا، مجموعة شرق أفريقيا، المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، الإيكواس، الإيجاد، مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي، اتحاد المغرب العربي) فيما يخص مساهماتها في إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية كما نصت على ذلك معاهدة أبوجا على طريق إنشاء السوق الأفريقية المشتركة المعروفة كاتحاد جمركي تنتقل فيه العمالة ورؤوس الأعمال بحرية. وكذلك مراجعة بروتوكول سنة 1998 حول العلاقات بين الجماعة الاقتصادية الأفريقية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وكذلك مشروع البروتوكول حول العلاقات بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية الذي صار جاهزا للتوقيع.
- مراجعة العلاقات بين الاتحاد الأفريقي والمنظمات القارية الأخرى (مثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقية والمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات) بما في ذلك التدابير العملية السابقة والحالية.
- إيجاد تحليل شامل للأجهزة مع التدابير التكاملية الحالية في الأقاليم الأخرى من العالم بما في ذلك الأنظمة الاتحادية للحكومات.

ثانيا: **مراجعة هياكل ووظائف الأجهزة الموجودة على ضوء نصوص القانون التأسيسي ذات الصلة:**

- الأجهزة المعنية هي:
  أ) مؤتمر الاتحاد
  ب) المجلس التنفيذي

ج) البرلمان الأفريقي
د) مجلس السلم والأمن
هـ) المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي
و) المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب
ز) لجنة الممثلين الدائمين
ح) المفوضية بما فيها:

- مكتب الرئيس
- مكتب نائب الرئيس
- حقائب المفوضين والمديرين والوحدات
- المكتب التمثيلية للاتحاد الأفريقي: نيويورك، جنيف، بروكسل، القاهرة، واشنطن، ليلونجوي.
- المكاتب الفنية في كل من : الجزائر (2)، نيروبي، ياوندي، لاجوس، واجادوجو (2)، كوناكري، نيامي، باماكو (2)، بانجول.
- الوكالات المتخصصة: اللجنة الأفريقية للطيران المدني (دكار)، الاتحاد الأفريقي للسكك الحديدية (كينشاسا)، الاتحاد الأفريقي للاتصالات السلكية واللاسلكية(نيروبي) والاتحاد الأفريقي للبريد (أروشا)، إستراتيجية التغذية الإقليمية الأفريقية (هراري)، المجلس الأعلى للرياضة في أفريقيا (ياوندي)، المعهد الأفريقي للتعليم من أجل التنمية (كينشاسا)، الاتحاد الأفريقي للشباب (الجزائر).
- اللجنتان اللجنة الأفريقية لحقوق الطفل (أديس أبابا) ولجنة الاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة (أديس أبابا).

- ستكون المراجعة على أساس المساهمات التي يقدمها مسئولي هذه الهيئات والمكاتب والوكالات واللجان وكذلك الوثائق المتوفرة.
- يجب أن تعالج المدخلات مسائل مثل التوقعات والإنجازات والمشاكل والآفاق فيما يخص أدوارها في تحقيق أهداف الاتحاد الأفريقي كما هي واردة في القانون التأسيسي.

ثالثا: **<u>مراجعة عملية إنشاء الأجهزة الأخرى للاتحاد الأفريقي:</u>**

- تتضمن المراجعة تشكيل اللجان الفنية المتخصصة كما ينص عليها القانون التأسيسي وكذلك المقترحات المقدمة.
- ستقيّم المراجعة التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ "برامج التعاون النقدي" التي اعتمدتها المجموعات الاقتصادية الإقليمية ورابطة البنوك المركزية الأفريقية بهدف إنشاء البنوك المركزية الإقليمية كخطوة انتقالية نحو إنشاء البنك المركزي الأفريقي. علاوة على أن سيتم تقديم التقدم المحرز في العمل التحضيري لإنشاء المؤسسات المالية الأفريقية الأخرى المشار إليها في المادة 19 من القانون التأسيسي وهي بنك الاستثمار الأفريقي وصندوق النقد الأفريقي.

- ستشمل المراجعة في الأخير الأساس النظري لإنشاء محكمة المراجعين الدائمة.

رابعا: **مراجعة الإدارة المالية للاتحاد الأفريقي:** سوف يراجع الفريق كذلك الإدارة المالية للمفوضية وأجهزة الاتحاد الأخرى. كما سيراجع النظام الحالي للمساهمات المقدرة للدول الأعضاء ويبحث في خيارات التمويل التي يتم بحثها حاليا لتلبية الاحتياجات المالية للاتحاد الأفريقي وللمضي قدما في عملية التكامل الأفريقي السياسي والاقتصادي.

خامسا: **المهام الموكلة لفريق المراجعين:**

- سيكون رئيس الخبراء الاستشاريين مسؤولا عن إعداد موجز مفصل للتقرير الرئيسي. وسينسق عمل كافة أعضاء فريق المراجعة ويدعو إلى عقد اجتماعات الفريق كلما دعت الضرورة لتقييم التقدم الخاص بإعداد المراجعة.
- بغية إعداد "تحليل الخلفية" ستتم الحاجة إلى خبيرين استشاريين اثنين لإعداد الملحق المرفق بالتقرير الرئيسي خلال فترة الستة أشهر.
- من أجل مراجعة الأجهزة الموجودة والخروج بتوصيات لتحسين الوضع، هناك حاجة لتخصيص 4 خبراء استشاريين لإعداد الملحق المرفق بالتقرير الرئيسي خلال فترة الستة أشهر. ومن بين هؤلاء الخبراء الاستشاريين، سوف يعالج واحد منهم القضايا الخاصة بالمفوضية بما في ذلك العمل القائم لإدماج النيباد في هياكل الاتحاد الأفريقي وإنشاء اللجان الفنية المتخصصة ومحكمة المراجعين الدائمة. سيعالج الخبير الاستشاري الثاني المسائل ذات الصلة بالبرلمان الأفريقي والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. وسيقيم الخبير الاستشاري الثالث أنشطة المجموعات الاقتصادية الإقليمية الثماني كركائز للتكامل الاقتصادي وسيراجع الخبير الاستشاري الرابع أجهزة الاتحاد الأفريقي الأخر بما في ذلك العلاقات مع المنظمات القارية.
- سيعد خبير استشاري الملحق المرفق بالتقرير الرئيسي الخاص بإنشاء المؤسسات المالية الأفريقية المنصوص عليها في المادة 19 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي. وستتطلب هذه المهمة ستة أشهر.
- سيراجع خبير استشاري الإدارة المالية لمفوضية الاتحاد الأفريقي والأجهزة الأخرى للاتحاد الأفريقي. وستشمل هذه المراجعة تقييما لمدى ملاءمة النظام الحالي لتقدير الأنصبة للدول الأعضاء والمناقشات الجارية حول خيارات التمويل وتقديم مقترحات حول الطرق القابلة للتنفيذ. يفترض أن يقضي الخبير الاستشاري ستة أشهر لأداء هذه المهمة.

الزيارات الميدانية:

من المفترض أن يقوم كافة الخبراء والخبراء الاستشاريين بإجراء زيارات ميدانية مع احتمال أن يكون بعضها إلى أماكن خارج أفريقيا.

- سيتم إجراء الزيارات الميدانية إلى أجهزة الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على الشكل التالي:

أ) إلى عاصمة الرئيس الحالي والسابق مباشرة لكل من المؤتمر والمجلس التنفيذي.

ب)إلى عاصمة الرئيس الحالي والسابق مباشرة لمجلس السلم والأمن.

ج) إلى أديس أبابا بهدف:

- عقد جلسات عمل مع رئيس المفوضية ونائب الرئيس والمفوضين والموظفين الآخرين إذا تطلب الأمر.
- النقاش مع الرئيس الحالي والسابق مباشرة للجنة الممثلين الدائمين.
- عقد اجتماعات مع لجنة الممثلين الدائمين ككل.
- عقد جلسات عمل مع رئيس وهيئة مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي إذا تطلب الأمر.
- النقاش مع الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا والموظفين الآخرين إذا تطلب الأمر.

د) إلى ميدراند، جنوب أفريقيا لعقد جلسات عمل مع رئيس البرلمان الأفريقي وهيئة مكتب البرلمان إذا تطلب الأمر.

هـ) إلى تونس للنقاش مع رئيس بنك التنمية الأفريقي أعضاء مجلس الإدارة والموظفين الآخرين إذا تطلب الأمر.

و) إلى هراري للنقاش مع الأمين التنفيذي للمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات والموظفين الآخرين إذا تطلب الأمر.

ز- بانجول، للنقاش مع رئيس اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

ح- أروشا، للنقاش مع أعضاء المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

ط- مقرات المجموعات الاقتصادية التالية.

- اتحاد المغرب العربي (الرباط).
- السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي – الكوميسا (لوساكا).
- المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (ليبرفيل).
- تجمع دول الساحل والصحراء- سين صاد (طرابلس).
- مجموعة شرق أفريقيا (أروشا).
- المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا- الإيكواس (أبوجا).
- الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية- إيجاد (جيبوتي).
- مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي- صادك (جابوروني).

خلال الزيارات الميدانية، يجب إجراء الاتصالات المناسبة لتقييم مدى التزام الدول الأعضاء اتجاه عملية التكامل القاري ومشروع حكومة الاتحاد وإشراك الفاعلين غير الحكوميين.

ويصل معدل الزيارات التي يقوم بها **كل عضو** إلى **ثلاث (3) زيارات ميدانية**.

سابعا: الاجتماعات:

- سيُعقد اجتماع أولي في أديس أبابا لاستعراض الاختصاصات والموافقة على الأنشطة التي يتعين القيام بها وعلى مهام فريق المراجعة والخبراء.
- سيُعقد اجتماع ثان بعد إجراء الزيارات الميدانية بغية تبادل الآراء بشأن نتائج المراجعة وعملية صياغة مشروع التقرير. وسيتم استكمال مشروع التقرير طبقا للأحكام الواردة في الاختصاصات.
- سيُخصص اجتماع ثالث لمراجعة مشروع التقرير.
- سيُخصص اجتماع رابع لمراجعة التقرير النهائي الذي سيقدمه رئيس فريق المراجعة إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي.
- عقد اجتماعات أخرى يقررها رئيس الخبراء الاستشاريين.

ثامنا: **إعداد التقرير:**

- يتمثل إعداد التقرير في تقديم مخطط تفصيلي يعده رئيس الخبراء الاستشاريين يلخص أهم نتائج وتوصيات المراجعة قبل إعداد المشروعين الأول والثاني واستكمال التقرير الرئيسي والملاحق.
- وستشمل التوصيات ما يلي: الفهم المشترك للتكامل القاري والسياسي والاقتصادي، مقترح حول التصنيف الجغرافي المستقبلي لحكومة الاتحاد مع تحديد مجالات الاختصاص الحصرية والمهام الواضحة للأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية، تحديد الأجهزة المكلفة بهذه المسؤوليات على التوالي.
- ستشير التوصيات بوضوح إلى دور المجموعات الاقتصادية الإقليمية في حكومة الاتحاد ومضيها قدما بشكل موائم ومنسق نحو تحقيق الهدف النهائي المتمثل في الولايات المتحدة الأفريقية وعلاقاتها بمختلف أجهزة الاتحاد الأفريقي التي يتم تحديثها.
- ستشمل التوصيات أيضا دور الدول الأعضاء في حكومة الاتحاد وعلى وجه الخصوص في جعلها " حكومة في خدمة الشعوب" من خلال تعزيز توعية الجماهير بدور الدول الأعضاء في حكومة الاتحاد ولا سيما مساهمتها المحتملة في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الصدد، يجب إبراز الدور الذي يلعبه الفاعلون غير الحكوميون في هذه العملية.

جدول العمل والكلفة المقدرة:

يمكن اقتراح ثلاثة سيناريوهات للقيام باستعراض المراجعة يرتكز السيناريو الأول على فرضية قيام تسعة (9) خبراء استشاريون وأربعة (4) خبراء حسب حجم العمل المحدد باستعراض المراجعة خلال مدة ستة أشهر. وهذا يعني أنه لا يمكن استكمال التقرير قبل مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في يناير 2008.

إذا لم تكن هناك حاجة إلى بحث التقرير خلال مؤتمر يناير 2008، يمكن تصور السيناريو الثاني لمنح المزيد من الوقت لصياغة التقرير. ففي هذا السيناريو، من المفترض أن يقوم سبعة (7) خبراء استشاريون بإجراء المراجعة خلال مدة تسعة (9) أشهر وذلك حسب توجيهات الرئيس.

يتمثل السيناريو الثالث في ضرورة قيام المؤتمر ببحث الملحق المتعلق بتعزيز المفوضية مع تقديم مقترحات بشأن إمكانية تحويل بعض السلطات التنفيذية إلى المفوضية في يناير 2008. ويستلزم ذلك نهجا ذي مرحلتين يُكلف بموجبه ثلاثة (3) خبراء استشاريون بالعمل حصرياً على المسائل ذات الصلة بالمفوضية خلال مدة أربعة (4) أشهر. وسيقوم ستة (6) خبراء استشاريون بما في ذلك رئيس الخبراء الاستشاريين بالمهام المتبقية خلال مدة تسعة (9) أشهر. وفي هذا السيناريو، تبدأ المراجعة كما تم التخطيط لها لكن تُمنح الأولوية لمراجعة المفوضية. تظل الافتراضات الخاصة بأتعاب الخبراء الاستشاريين والخبراء نفسها في السيناريوهات الثلاثة.

يُفترض أن يؤدي كافة الخبراء الاستشاريين والخبراء المهام المنوطة بهم في بلدان إقامتهم ولن يُقيم في أديس أبابا إلا الأمين والباحثون المساعدون. ومن المتوقع أن يسافر الخبراء الاستشاريون والخبراء أربع (4) مرات إلى أديس أبابا لحضور الاجتماعات التي تدعو لها مفوضية الاتحاد الأفريقي. ستتضمن هذه الزيارات واحدة لحضور الاجتماع الافتتاحي الذي تنظمه المفوضية بغية الاتفاق على الاختصاصات النهائية وتنظيم العمل. وسيكون من الضروري عقد اجتماعين لمناقشة التقدم المحرز وإعداد التقارير. وسيُخصص الاجتماع الرابع لاستكمال التقرير الرئيسي. وسيدوم كل اجتماع من هذه الاجتماعات أربعة (4) أيام.

فيما يخص الزيارات الميدانية المذكورة أعلاه، تستلزم البعض منها السفر خارج أفريقيا. ولتبسيط الأمور، يُقترح أن يقوم كل فريق مراجعة بثلاثة (3) زيارات ميدانية تدوم أربعة (4) أيام. بالنسبة للسفر داخل أفريقيا، بما في ذلك القدوم إلى أديس أبابا، يقدر معدل كلفة كل تذكرة سفر في درجة رجال الأعمال بما قيمته 3000 دولارا أمريكيا ومعدل بدل الإقامة اليومي بما قيمته 300 دولارا أمريكيا. ويقدر بدل الإقامة اليومي بالنسبة للاجتماعات المنظمة في أديس أبابا بما قيمته 250 دولارا أمريكيا.

فيما يخص الأتعاب، نرى أن يتقاضى رئيس الخبراء الاستشاريين مبلغ 16.500 دولارا أمريكيا في الشهر وأن يتقاضى الخبراء الاستشاريون الآخرون 15.000 دولارا أمريكيا في الشهر. ويتقاضى كل عضو في فريق الخبراء الداعم 12.000 دولارا أمريكيا في الشهر. أما الأمين، فسيتقاضى مبلغ 2.000 دولارا أمريكيا في الشهر. وعلى أساس هذه الافتراضات، تم إعداد الجداول المرفقة طيه.

السيناريو الأول (أ): الكلفة المقدرة لمراجعة الاتحاد الأفريقي (بالدولار الأمريكي)

وصف البنود	الكمية	مدة التعيين		كلفة الوحدة		المبلغ الإجمالي
		الأشهر	الأيام	الشهر	اليوم	
أتعاب رئيس الخبراء الاستشاريين	1	6		16500	750	99000
أتعاب الخبراء الاستشاريين الآخرين	8	6		14300		686400
الخبراء	4	6		10000		240000
الخدمات الفنية (ب)	×					
الزيارات الميدانية- تذاكر السفر	39			3000		117000
الزيارات الميدانية- بدل الإقامة اليومي	39		4	300		46800
الاجتماعات في أديس أبابا- تذاكر السفر	52			3000		156000
الاجتماعات في أديس أبابا- بدل الإقامة اليومي	52		4	250		52000
خدمات دعم الأمانة	1	6		2000		12000
الطوارئ	×					196530
					الإجمالي:	**1605730**

(أ) السيناريو الأول يفترض أن يعمل فريق يضم 9 خبراء استشاريين و4 خبراء لمدة ستة (6) أشهر.

(ب) كلفة الخدمات الفنية متضمنة في " الطوارئ".

السيناريو الثاني (أ): الكلفة المقدرة لمراجعة الاتحاد الأفريقي (بالدولار الأمريكي)

وصف البنود	الكمية	مدة التعيين		كلفة الوحدة		المبلغ الإجمالي
		الأشهر	الأيام	الشهر	اليوم	
أتعاب رئيس الخبراء الاستشاريين	1	9		16500	750	148500
أتعاب الخبراء الاستشاريين الآخرين	6	9		14300	650	7722200
الخبراء	4	9		10000		360000
الخدمات الفنية (ب)	×					

الزيارات الميدانية- تذاكر السفر	33			3000		99000
الزيارات الميدانية- بدل الإقامة اليومي	33		4	300		39600
الاجتماعات في أديس أبابا- تذاكر السفر	44			3000		132000
الاجتماعات في أديس أبابا- بدل الإقامة اليومي	44		4	250		44000
خدمات دعم الأمانة	1	6		2000		12000
الطوارئ	×					218820
					الإجمالي:	**1826120**

(أ) السيناريو الثاني يفترض أن يعمل فريق مراجعة يضم 7 خبراء استشاريين و4 خبراء لمدة تسعة (9) أشهر.

(ب) كلفة الخدمات الفنية متضمنة في " الطوارئ".

السيناريو الثالث (أ): الكلفة المقدرة لمراجعة الاتحاد الأفريقي (بالدولار الأمريكي)

وصف البنود	الكمية	مدة التعيين		كلفة الوحدة		المبلغ الإجمالي
		الأشهر	الأيام	الشهر	اليوم	
أتعاب رئيس الخبراء الاستشاريين	1	9		16500	750	148500
أتعاب الخبراء الاستشاريين الآخرين (ب)	3	4		14300		171600
أتعاب الخبراء الاستشاريين الآخرين (ج)	5	9		14300	650	643500
الخبراء	4	9		10000		360000
الخدمات الفنية (د)	×					
الزيارات الميدانية- تذاكر السفر	39			3000		117000
الزيارات الميدانية- بدل الإقامة اليومي	39		4	300		46800
الاجتماعات في أديس أبابا- تذاكر السفر	52			3000		156000
الاجتماعات في أديس أبابا- بدل الإقامة اليومي	52		4	250		52000
خدمات دعم الأمانة	1	6		2000		12000

الطوارئ	×					208095
					الإجمالي:	**1915495**

(أ) السيناريو الثاني يفترض أن يقوم فريقان من الخبراء الاستشاريين باستعراض المراجعة.
(ب) يضم الفريق الأول ثلاثة (3) خبراء استشاريين يعملون مدة أربعة (4) أشهر على تعزيز مفوضية الاتحاد الأفريقي فقط.
(ج) يعمل الفريق الثاني الذي يضم رئيس الخبراء الاستشاريين وخمسة (5) خبراء استشاريين على الجوانب الأخرى من المراجعة مدة تسعة (9) أشهر.
(د) كلفة الخدمات الفنية متضمنة في " الطوارئ.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Council of Ministers & Executive Council Collection

2007

Draft report of the tenth extraordinary session of the executive council and the conclusions of the brainstorming session of foreign ministers

African Union

African Union

http://archives.au.int/handle/123456789/4468

Downloaded from African Union Common Repository